# الديمقراطية الاجتماعية: رأسمالية حميدة أم مسار نحو الاشتراكية؟

**قصي همرور**

**ديسمبر 23 ، 2021 الخرطوم (مخيّم مدرسة الديمقراطية الاجتماعية، 22-26 ديسمبر، مؤسسة فريدريش ايبرت)**

(1)

في الاقتصاد السياسي هنالك مفهومان متداخلان ومهمان: فائض القيمة وفائض الإنتاج. الفرق بينهما فرق مقدار، والتداخل بينهما يظهر في طبيعة المجتمع. وكلاهما مهم في سبيل استيضاح طبيعة الاقتصاد السياسي الذي نبغيه لمشاريعنا التنموية—— فطبيعة المجتمع (اقتصاده السياسي العام) تعتمد على كيفية تخلّق وتوزيع فائض القيمة وفائض الإنتاج فيه.

فائض القيمة أبانه كارل ماركس: صاحب العمل يعطي العامل المنتج أجره (قيمة عمل) ويحتفظ هو بفائض هذه القيمة – أي ما يزيد عن أجر العامل في سعر بيع السلعة التي أنتجها العامل – تحت مسمى الأرباح وبحجة ملكيته لوسائل الإنتاج التي يعمل بها العامل. هذا الفائض هو الذي به يراكم صاحب رأس المال ثروته، في حين يبقي العامل تحت سطوته بحكم ملكيته لوسائل الإنتاج التي لن يستطيع بدونها العامل الإنتاج.

أما فائض الإنتاج، فهو يتعلّق بنمط الإنتاج العام في المجتمع ككل. في كتاب بعنوان "نحو اشتراكية جديدة" ( Towards a New Socialism)، صدر في 1993، يوضّح المؤلفان هذه المسألة بصورة جيدة. اختصارا: كل مجتمع، أيّا كان، تقوم الفئة المنتجة (مادّيا) فيه بإنتاج مستويين من الإنتاج: الناتج الضروري والناتج الفائض. أما الناتج الضروري فهو مستوى الإنتاج الذي يضمن استمرار الفئة المنتجة في الإنتاج، أي ما يفي استهلاكها من المواد والخدمات (الغذاء والمأوى وأساسيات الحياة) كي تستمر في الإنتاج، وإلا لن يكون هناك إنتاج. وأما الناتج الفائض فهو ما يزيد عن ذلك، ولا غنى عنه – أي الفائض - في أي مجتمع، لأن أي فئات منتجة في أي مجتمع عليها أن تنتج أكثر مما تستهلك؛ على أقل تقدير من أجل توفير مواد وخدمات كذلك لاستهلاك الفئات الأخرى غير المنتجة حاليا مثل الأطفال وكبار السن (المتقاعدين)، ناهيك عن الإداريين والسياسيين، والأغنياء أصحاب الميراث ورؤوس الأموال (الذين لا يساهمون في الإنتاج المادي المباشر)، بالإضافة لذوي الأعمال غير المنتجة بالمعنى المادي المباشر لكن منتجة بصورة غير مباشرة عن طريق تطوير سبل الإنتاج كما هي مهمة في تشكيل ورفد الواقع الاجتماعي العام، كالباحثين والفنانين والكوادر العاملة في مجالات الكماليات (بأنواعها المتفاوتة)، إلخ. يضاف لذلك فإن عملية التنمية، أو الزيادة، عموما تقتضي وجود فائض إنتاج دوري يعاد استثماره في الاقتصاد حتى يكبر الاقتصاد وتزيد فوائده على أفراد المجتمع، في الخدمات والاستهلاك ومستوى المعيشة، إلخ، وهكذا دواليك.

(2)

**اختصارا، يمكن معرفة النموذج الاقتصادي لأي مجتمع حديث عبر معرفة:**

**1) كيفية توزيع الناتج الفائض، و**

**2) من يسيطر على عملية التوزيع،**

معرفة هذين الأمرين أيضا تفصح عن المسلّمات السياسية والأخلاقية (الفلسفية؟) المسيطرة على الواقع عموما في الكوكب؛ مثلما الحال اليوم. هناك يكمن الفرق بين المجتمع الإقطاعي والمجتمع الرأسمالي، مثلا، كما يكمن بين المجتمع الرأسمالي (ومجتمع اقتصاد السوق) والمجتمع الاشتراكي عموما.

حين تكون عملية توزيع وإدارة الناتج الفائض ضمن سلطة أصحاب رأس المال (ووكلائهم في نظام الدولة) فإن ذلك المجتمع يكون رأسماليا، حتى لو كانت فيه ثروة عالية ثم نسبة مقدّرة من تلك الثروة تذهب في سياسات رفاه وخدمات عامة عالية، أو لو كانت نسبة الضرائب فيه عالية ثم تنعكس على الخدمات العامة (فالضرائب أداة مهمة في تدوير الثروة وتحريك الاقتصاد وفق غايات سياسية كبيرة، وهنالك فرق بين الضرائب وآخرى وطريقة استعمالها، لكن الضرائب ليست أداة لتغيير علاقات الإنتاج إنما لتدوير الناتج الفائض). في المقابل. ذلك في حين أن جوهر الاشتراكية، وسط المدارس الاشتراكية المتنوعة، تخليص وسائل الإنتاج (أو الموارد) من الملكية الخاصة وجعلها ملكية جماعية أو ارتفاق جماعي.

(3)

وعلاقات الإنتاج تظهر كذلك، لدرجة كبيرة، في تراكم الثروة في المجتمع (ومعها السلطة)، فحتى مجتمعات أوروبا الغربية، المتأثرة بحكومات الديمقراطية الاجتماعية، لم تخرج من قائمة التمايز العالي بين الأثرياء وغيرهم (يمكن الرجوع لكتاب توما بيكيتي، "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"، في هذا الخصوص.) أيضا بعض الأساتذة في الاقتصاد السياسي، مثل ديفد قارلاند ( David Garland)، يؤكدون أن "دولة الرفاه" (the welfare state) (وهي اسم مصاقب عادة للديمقراطية الاجتماعية) ليست معنية برعاية الفقراء وإنما بتقديم خدمات عامة وضمانات اجتماعية للطبقة الوسطى مدفوعة بالضرائب، وكما يقول كارل بولاني فإن دولة الرفاه وظيفتها توفير ترياق مؤقت للاهتزازات الاجتماعية والاقتصادية (والسياسية تبعا لذلك) التي يسببها اقتصاد السوق، وليس توفير بديل حقيقي له. بعبارة أخرى: دولة الرفاه مهمتها جعل الرأسمالية أكثر كفاءة، وليس تجاوز الرأسمالية نحو الاشتراكية. مينارد كينز، أحد المهندسين الاقتصاديين لدولة الرفاه، كاد يتفق مع بولاني في ذلك الوصف.

يتبع من ذلك أن: **داخل تيار الديمقراطية الاجتماعية، هنالك اتجاه رأسمالي وهنالك اتجاه نحو الاشتراكية.** الفرق يظهر في مجمل علاقات الإنتاج، وتوزيع وإدارة الناتج الفائض، التي يؤيدها التيار.

ولأن تيار الديمقراطية الاجتماعية فضفاض فإن به تداخلات عدة بين الاشتراكيين والرأسماليين، ولعل من علامات ذلك أن عددا مهما من المنظّرين الاشتراكيين كانوا في المجال السياسي منتظمين ضمن تنظيمات تحت شعار الديمقراطية الاجتماعية (مثل: روزا لوكسمبورق، وكارل بولاني، وآخرون). أيضا لدينا شبكة "الأممية الاشتراكية" (Socialist International) والتي تضم أحزابا وتنظيمات سياسية من حول العالم ذات توجه اشتراكي وديمقراطي اجتماعي (وأحزاب عمل). ومجمل التنظيمات عضوة هذه الشبكة تتبنى عمليا نموذج "الاقتصاد المختلط" (mixed economy)، بينما بعضها ذات طموحات اشتراكية وبعضها الآخر متصالح مع الرأسمالية مع "تلطيفها".

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الاشتراكية، كمذهبية عامة، لديها عدة مدارس: هنالك الاشتراكية الفابية مثلا، وهنالك الماركسية، وهنالك الأناركية-السندكالية، وهنالك مدارس اشتراكية في الديمقراطية الاجتماعية. **ونحن مثلا ندفع بنموذج الاقتصاد التعاوني كمسار نحو الاشتراكية.**

(4)

يتداخل أيضا الموقف العام أعلاه مع طيف ما يسمى "الاقتصاد الاجتماعي"، وهو مسمى فضفاض، يشمل عددا من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يعطي أولوية لأهداف اجتماعية و/أو بيئية أو وسائل عمل وقرار ذات طابع اجتماعي، أي ليست تحقيق الربح هو الموجّه الأساسي لها. يشمل ذلك:
التعاونيات (بشتى أنماطها، واتحادات الائتمان)؛ اعمال الريادة الاجتماعية social enterprise؛ الجمعيات والمؤسسات الخيرية؛ حركة التجارة العادلة Fair Trade؛ أعمال البدائل المستدامة بيئيا؛ مبادرات وشراكات مقارنة.